



لا يختلف اثنان على أن للإعلام إيجابيات مهمة في سبل مكافحة الفساد والرشوة، خصوصاً في المجتمع اللبناني، حيث يشكل الفساد ثقافة في أذهان المواطنين، تجعلهم يتخطون القوانين والأنظمة. ووفقاً لمؤشر «مدرجات الفساد لعام 2008»، فقد احتل لبنان المرتبة الـ102 في قائمة تضم 180 دولة، والمرتبة الـ11 من أصل 20 دولة في المنطقة العربية، مسجلاً علامة 10/3، وبقي هذا الرقم مستقرًا خلال العام المنصرم، فلم يلاحظ أي تقدم. وكان قد سجل لبنان 3.6 نقاط في العام 2006 وحل في المرتبة 63 من بين 163 دولة، متقدماً على مصر ومتخلفاً عن تونس. فيما سجل 3 نقاط في العام 2007 وحل في المرتبة 99 من بين 180 دولة، متساوياً مع الجزائر ومتقدماً على مصر. وفي العام 2008 سجل 3.0 وحل في المرتبة 130 من بين 180 دولة في العالم، متخلفاً بذلك عن سوريا ومتقدماً على اليمن.

كما سجل 2.5 نقاط في العام 2009 وفقاً لمؤشر مدرجات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية العالمية. وتدرج درجات المقياس من صفر (فساد مرتفع/مستشري) إلى 10 (غياب الفساد).

تحقيق:

جومانا نصر

ثقة أفة الالافساد بين إعلام المضائق والترويج السياسي

الصراع القائم على السلطة. وبذلك تتحول قضية الفساد إلى نزاع بين السياسيين، أو تشويهاً لصورة زعيم أو نظام سياسي». واعتبر مسرة أن الطريقة الأمثل لمكافحة الفساد عبر الإعلام تتمثل أولاً في معالجة مشكلة الفساد بطريقة غير مباشرة، وتسليط الضوء على انعكاساته السلبية على الحياة السياسية، وليس على هذا السياسي أو ذلك الزعيم.

فمجرد فتح ملف لسياسي أو زعيم ما، يتبادر إلى الأذهان الخلفيات والتوقيت للذين دفعا بتلك الوسيلة أو ذلك الإعلامي إلى إثارة الموضوع في هذا الظرف. وهذا الحدث لا يشكل ظاهرة في تاريخ الإعلام، لكن يحصل أحياناً أن يتم خداع الصحافي - إما بالمصدر الذي يزوده بالمعلومات أو بمصادقيتها وجديتها - فيتم نشر فضائح كاذبة، وينقلب السحر على الساحر.

ويحصل أحياناً أن يكون الصحافي مدفوعاً من قبل مرجعيته السياسية، أو من قبل رئيس التحرير أو صاحب المؤسسة، إرضاء للجهات الممولة للمؤسسة الإعلامية. وغالباً ما يعرض إعلاميون حالات من الفساد بهدف ضرب سياسيين بعضهم ببعض، «وهذا هو الوجه الآخر للفساد الإعلامي الذي يعمل تحت غطاء، أو الادعاء بمكافحة الفساد». والكلام دائماً مسرة. ويفترض في حالات مماثلة، التدقيق في صحة المعلومات والتأكد من صحتها وجديتها؛ لأن المطلوب نشر ثقافة حقوقية، وعرض تأثير الفساد على نوعية حياة الناس ومستوى الخدمات العامة. تتوزع أنواع الفساد التي يمكن معالجتها عبر الإعلام بين القضايا الحياتية للمواطنين من معاملات

رسمية ومحاضر ضبط السير، وهذه يمكن معالجتها من خلال تعريف الناس بمواقع الخلل وفضح الشبكة من خلال أصغر موظف في إدارة رسمية، وبذلك يكون الإعلام قد ساهم في تفكيك الشبكة تدريجاً. أما النوع الثاني، فيتركز عمل الصحافي به على ترشيد المواطن وتحديد علاقته مع الإدارة ومحاسبة المسؤولين. واعتبر مسرة أنه مجرد أن يبدأ المواطن في الاهتمام بالقضايا الحياتية اليومية الصغيرة، فهذا يعني أنه بدأ في عملية تفكيك شبكة الفساد. لكن المؤسف أن الإعلام اليوم، وتحديدًا المرئي منه، يعمل بطريقة معاكسة، فبدلاً من أن يكون المواطن هو المحور، نراه يركز على السياسيين، حتى أنه في طرحة لقضايا الفساد بشكل مباشر، إنما يتجاهل أفضيته الخصبة، كما يساهم في قوننة شبكات الفساد وتعزيز جذوره. ولفت إلى أن أسباب التردي في معالجة



وهي تستخدم إما للحد من الفساد المنتشر بدرجات متفاوتة بحسب البلدان، أو لتقليص هامش التقيدات البيروقراطية التي تنحو إليها كل إدارة معقدة التركيب، عامة أو خاصة».

وعندما يعود مسرة إلى الوراء عشرة أعوام، يكتشف أن البرامج التي كانت تعنى في شؤون الفساد ساهمت إلى حد ما في الإضاءة على هذه الآفة. وكان يمكن القول إن هناك ما يشبه «المحاولات» الإعلامية لمكافحة الفساد. «لكن في الأعوام العشرة الأخيرة بات من النادر جداً الاعتراف بمهنية أي عمل تلفزيوني يعالج مواضيع الفساد السياسي أو الاجتماعي».

ويتابع: «المؤسف أن معدي هذا النوع من البرامج يأخذون من الفساد عنواناً للحلقة، أما المضمون فيهدف إلى ضرب طرف سياسي أو نقد برنامج سياسي معين في إطار

يعتبر مدير المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدكتور أنطوان مسرة، أن الفساد ملازم بدرجات متفاوتة للحياة السياسية التي هي في أن صراع على النفوذ والمصالح والموارد، وهي أيضاً إدارة للشأن العام. ويتابع: «إن التوفيق بين السياسة كنفوذ وصراع وتنافس على المصالح والموارد، وبين السياسة كإدارة للشأن العام هو ثمرة عمل ديمقراطي نضالي يومي. وحيث إن كل نظام -دون استثناء- يحتوي على بذور فساده وعناصر لإفساده، فإن مكافحة الفساد هي عملية مستمرة في السياق الديمقراطي الذي يفترض انتخابات حرة لمراقبة السياسة، وفضلاً للسلطات للحد من استغلال النفوذ، وقضاءً مستقلاً يطبق القانون ويحمي الأفراد والجماعات من التسلسل وإهدار الأموال العامة. من هنا لا نستغرب أن تكون مقولة الإصلاح، خصوصاً الإصلاح الإداري، دائمة في كل الأنظمة السياسية».

وإذا بدأنا من التداعيات التي تترتب على سلم هذه الأرقام، نلاحظ أن الانعكاسات تطال أولاً الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبشكل سلبي، بحيث يقلل الفساد من فرص الاستثمار ويحد من فرص العمل. وتحل الواسطة مكان الأنظمة والقوانين. واللافت أن مؤسسة الفساد التي بدأت تنفث في غالبية الأنظمة العربية تحولت إلى ما يشبه العرف المتبع دون أن يشعر بها المواطن. وعلى العكس نراه تحول إلى ما يشبه النظام الحياتي أو ما يعرف بخبز الحياة اليومية. من هنا يشكل الإعلام أداة لرفع وعي المواطنين وتثقيفهم على خطورة هذه الآفة. وتتطلب هذه المهمة من وسائل الإعلام تخطي الدور التقليدي المرسوم لها، بهدف الوصول إلى تغيير قيم ومنظومة المثل الخاطئة لدى المواطنين. هذا في المبدأ، لكن الكلام على المستوى النظري شيء، والتطبيق شيء آخر. فما هو دور الإعلام في مكافحة الفساد والرشوة؟



الإعلام لقضايا الفساد باتت شبه واضحة، «فهناك المنظمات الداعمة ماليًا لبعض البرامج، والتي دخلت إلى السوق الإعلامية وقضت على روح الديمقراطية». وختم: «نشهد كل ليلة على عملية تدمير كلي للعمل الجبار الذي تقوم به الجمعيات لمكافحة الفساد، وذلك من خلال السجلات السياسية والاصطفافات التي تملأ هواء الشاشات الصغيرة الأرضية منها والفضائية».

وإذا دخلنا في صلب دور الإعلام اللبناني في مواجهة الفساد والرشوة نكتشف أن ما يسمى بالسلطة الرابعة تحول إلى سلطة أولى في تسويق السياسات والسياسيين، كما يتحكم في صناعة الرأي العام. وهنا لا بد من طرح السؤال: «أي مقياس يتحكم في الوظيفة الحقيقية للإعلام، هل هي وظيفة البناء أم الهدم؟.. أم هو قادر على الاثنين معاً؟» يقول رئيس قسم الإعلام في جامعة سيدة اللويزة الدكتور جوزف عجمي إنه في مراحل الانقسام السياسي والطائفي تغلب وظيفة الانقسام، وفي مرحلة السلم الأهلي، وفي ظل دولة المؤسسات تغلب وظيفة البناء والوحدة».

ويضيف عجمي: «من يريد أن يتكلم عن الفساد عليه أن يكون منزهاً عنه، وطالما أن الإعلام هو جزء من نسيج هذا المجتمع، فهذا يعني أن الفساد يطال الجسم الإعلامي بشكل أو آخر. لكن لا يفترض التعميم، فهناك استثناءات حتى لا نكون فاسدين في أحكامنا. وذكر بأن الإعلام «قلم وليس سيفاً مسلطاً على أعناق أحد. لكن إعلام اليوم مختلف عما كان عليه قبل 40 عاماً. ومن أبرز التمايزات أنه بات يلعب دور المرشد وليس فقط ناقلاً للخبر. وهنا تكمن مسؤولية الإعلامي في تغطية أحداث لا يمكن تجاهلها. لكنه يحصل أن يقع الإعلامي أحياناً ضحية للمعلومات الخاطئة التي يتلقاها من المصدر، وبسبب الرغبة في تحقيق سبق صحفي.. فتراه يفتش عن الفضائح ونبش المستور الذي يشوه من صورة الفرد أو الزعيم السياسي الذي يقصد بتشويه صورته، وينسى دوره كإعلامي في تسليط الضوء على المشكلة والغوص في البحث عن بذورها، في حين يفترض أن يترك مسؤولية الحل لأصحاب القرار».

وحدها صحافة الفضائح أو ما يسمى بالصحافة الصفراء لم تتغير «إلا في الألوان» بحسب توصيف عجمي، أما الكلام عن الشفافية فليس واقعياً «لأنها نسبية، لكن الجسم الصحافي اللبناني والعربي لا يخلو من الشفافية. والمهم أنه لا يزال هناك إعلاميون يكشفون عن وجه

الإصلاحية اليتيمة أنها حصنت الدولة من خلال مؤسسات على غرار مجلس الخدمة المدنية، وديوان المحاسبة ومصرف لبنان، والتفتيش المركزي، والمؤسسات الرقابية. وأتاحت الفرصة أمام أصحاب الكفاءة بعد أن كان الإقطاع السياسي المدخل الوحيد للوظيفة. لكن ضعف فكرة الدولة حالياً ينعكس سلباً على مهمة هذه المؤسسات الرقابية ويوقعها في التهميش. وأي كلام يدور اليوم عن الإصلاح ومكافحة الرشوة، يبقى في الأطر النظرية ولا يمس الجوهر. ذلك أن المشروع الإصلاحية يفترض مشاركة فعلية من المجتمع المدني وقواه الحية. وهذا غير ممكن في واقعنا الحالي؛ لأن مثل هذا الأمر يتطلب سلماً أهلياً حقيقياً، وخروجاً من مشاريع الطوائف وتعزيز فكرة الدولة.

فيحتاج إلى رؤية إعلامية تمتلكها الحكومة في هذا الاتجاه. وثمة محاولة يغلب عليها الطابع الأخلاقي لا السياسي، طرحها رئيس الحكومة الشيخ سعد الحريري بعنوان «تحديث القوانين ومواجهة الفساد». وقد شكلت خطوة إيجابية في هذا المجال، لكنها تفترض مناخاً سياسياً مغايراً لما نحن فيه من تشنج ومخاوف، كما أنها تقتصر إلى بند الإصلاح السياسي وإن كانت تراهن على التغيير من داخل المؤسسات عبر اعتماد الكفاءة والنزاهة وفكرة الحكم الصالح.

التجربة الإصلاحية الوحيدة التي عرفها لبنان كانت في العهد الشهابي التي استفادت من ضعف ووهن الطبقة السياسية بعد الحرب الأهلية في العام 1958، والتي ارتكزت على دعم الجيش. وتكمن أهمية هذه المحاولة

الفساد دون النزول إلى الغوص في وحول الفساد». إذا العلة الفعلية تكمن في النظام الطائفي الذي يحول دون التغيير، ويكرس فلسفة المواطن في طائفة لا في وطن، وما يستتبع ذلك من حماية الفساد والمحاصصات والانقسامات الطائفية والمخاوف. ولأن الإعلام اللبناني هو صورة عن هذا النسيج السياسي والطائفي، فهو يعبر إلى حد بعيد عن الواقع الطائفي ومصالح الطبقة السياسية. لذلك لا يفترض المبالغة في دوره الإصلاحية وفي إشاحة اللثام عن الفساد المستشري والرشوة المتحكمة، وهذا يتطلب رؤية إصلاحية للوضع برمته. والإعلام يمكن أن يكون جزءاً من هذه الرؤية التي تبدأ أولاً بالإصلاح السياسي. أما الكلام على دور الإعلام في العلاقة مع المواطن، وفي تعزيز الوحدة الوطنية، وفي الحد من الفساد والرشوة،